

حديث: "لكل آية ظهرٌ وبطنٌ"

قراءة في كتابات معاصرة

د. محمد عبد العزيز أحمد هيكل(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين؛ سيدنا ومولانا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلىٰ وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد

فإن الله ﷻ ما أنزل كتابه إلا ليعقله المسلم، ويعمل بما فيه، فقال جل ذكره: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون...**﴾ (النحل ٤٤)، قال ابن كثير- رحمه الله-: أي لعلمك بمعنىٰ ما أنزل عليك، وحرصك عليه، واتباعك له، لعلمنا بأنك أفضل الخلائق، وسيد ولد آدم، فتفصل لهم ما أجمل، وتبين لهم ما أشكل[1]، فكان تفسيره ﷺ من أعظم مهام النبوة التي قام بها،

(*) الأستاذ المساعد في التفسير وعلوم القرآن - كلية العلوم والآداب بالكامل- جامعة الملك عبد العزيز.

١- عمدة التفسير، أحمد شاكر (٢/٣٨٣).

وقد وردت روايات كثيرة عنه ﷺ في ذلك الشأن، منها على سبيل المثال هذه الأحاديث:

- "ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان، ولا اللقمة واللقمتان. إنما المسكين الذي يتعفف. اقرؤوا إن شئتم: ﴿لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً﴾ (البقرة ٢٧٣)[1].
- قَالَ ﷺ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ"[2].
- عن علي ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ عن: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ﴾ (التوبة٣)، فقال: "يوم النحر"[3].
- ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ (الأنفال٦٠)، قال: "ألا إن القوة الرمي"[4].

إلى غير ذلك من روايات كثيرة في هذا الشأن، وكان الصحابة ﷺ من بعده قد استأثروا بالنصيب الأوفى في فهم وتفسير كتاب الله ﷻ؛ كما قال علي ﷺ لما سئل: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟- أي: بشيء دون غيرهم من المسلمين- فأجاب: أن لا، إلا أن يؤتيَ الله عبدًا فهمًا في القرآن[5].

ولا شك- كما أسلفنا- أن الصحابة كانوا أعظم الناس فهمًا لكتاب الله، وإن كانوا متفاوتين فيما بينهم في مقدار ذلك الفهم؛ وذلك لأسباب كثيرة، منها:

---

1 - البخاري ح٤٥٣٩- مسلم ح٢٤٤١ وغيرهما

2 - صحيح: انظر حديث رقم : ٣١٨٥ في صحيح الجامع، وانظر حديث رقم : ٥٥٦٠ في صحيح الجامع، ورواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجة

3 - صحيح: انظر حديث رقم : ٨١٩١ في صحيح الجامع

4 - صحيح: انظر حديث رقم : ٢٦٣٣ في صحيح الجامع، وإسناده صحيح على شرط مسلم. وقد أخرجه في "صحيحه "، وهو في صحيح أبي داود ٢٢٧٠، وصحيح ابن ماجة ٢٨٠٣، والإرواء ١٥٠٠، وغاية المرام ٣٨٠، وتخريج فقه السيرة ٢٢٤

5 - البخاري ح٣٠٤٧- مسلم ح ٢٤٩

- تفاوت عقولهم لأنهم بشر؛ كما قال مسروق: جَالَسْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَكَانُوا كَالْإِخَاذِ- أي: الغدير-: الْإِخَاذَةُ تَرْوِي الرَّاكِبَ، وَالْإِخَاذَةُ تَرْوِي الرَّاكِبَيْنِ، وَالْإِخَاذَةُ تَرْوِي الْعَشَرَةَ، وَالْإِخَاذَةُ لَوْ نَزَلَ بِهَا أَهْلُ الْأَرْضِ لَأَصْدَرَتْهُمْ[1].
- ومنها: اختلاف فترة ملازمتهم لرسول الله ﷺ طولاً وقصرًا.
- ومنها: امتداد أعمار بعضهم بما يسر له جمع قدر من العلم لم يتيسر لغيره.
- ومنها: تعرض بعضهم لبركة دعاء الرسول ﷺ كما وقع لابن عباس رضي الله عنه[2]..إلىٰ غير ذلك من أسباب.

وقد حث الصحابة مَنْ بعدهم علىٰ التدبر والفهم وإعمال العقل في آيات الكتاب الكريم، من ذلك ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن.[3]

وكذلك قول ابن عباس رضي الله عنه في وضع منهج قويم في فهم القرآن وتفسيره؛ حيث ورد عنه قوله: القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه علىٰ أحسن وجوهه.[4]

وهذا ما حدا بأبي الدرداء رضي الله عنه أن يحذر من الهجوم علىٰ تفسير القرآن بغير أفق واسع، وعلم عميق في فهم معانيه، حتىٰ يتسنىٰ له الوقوف علىٰ أجلىٰ المعاني، وأقربها إلىٰ الحق، وما تدل عليه أصول الشريعة؛ فقال رضي الله عنه: إنك لا تفقه كل الفقه

---

1 - قال أبو عبيد: في حديث مسروق بن الأجدع: ما شبهت بأصحاب رسول الله ﷺ إلا الإخاذ؛ تكفي الإخاذة الراكب، وتكفي الإخاذة الراكبين، وتكفي الإخاذة الفئام من الناس. قال أبو عبيدة: هو الإخاذ بغير هاء، وهو مجتمع الماء شبيه بالغدير. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد (٣٦٧/٤)

2 - ورد عن ابن عباس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ دخل الخلاء فوضعت له وضوءا، فلما خرج قال: "من وضع هذا؟"، فأُخبر، فقال: "اللهم فقهه في الدين". البخاري ح١٤٣- وفي المسند: "اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل" ح٢٣٩٧، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم- وصححه ابن حبان (٥٣١/١٥) ح٧٠٥٥

3 - أثر ابن مسعود رضي الله عنه قال عنه صاحب البرهان: أخرجه البيهقي في المدخل، البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٨/١)

4 - والمرفوع منه ضعيف جدًا، رواه الدارقطني (١٤٤/٤)- السلسلة الضعيفة والموضوعة (١٢٧/٣) ح١٠٣٦

حتىٰ ترىٰ للقرآن وجوهًا كثيرة.[1]

والسؤال محور البحث هو: هل هذه الوجوه التي ذكرها هؤلاء الصحابة هي من الباطن الذي ورد ذكره في الحديث محل البحث؟ وهل كلها تدل على الحق؟ وإن لم يكن، فأي هذه الوجوه أقرب إلىٰ الحق؟ وما الضابط في معرفة ذلك؟ وعلىٰ أي أساس يمكن أن نفهم هذا الحديث؟

لأجل هذا وغيره كان هذا البحث الذي قسمته علىٰ النحو التالي: (**مقدمة- تمهيد- مبحثان- خاتمة**).

فأما **المقدمة** فقد اشتملت علىٰ: أهمية البحث- وأسباب اختياره- والمنهج المتبع فيه.

وأما **التمهيد** ففيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

المطلب الثاني: الحديث دراية.

وأما **المبحثان:**

فالمبحث الأول: خصصته للحديث عن المراد بالباطن لدى الباطنية، وخصصت بالذكر منهم الشيعة الإمامية لكثرتهم وعموم البلوى بهم هذه الأيام.

والمبحث الثاني: خصصته للحديث عن التفسير الإشاري لدى الصوفية.

ثم **الخاتمة:** التي اشتملت علىٰ أهم نتائج البحث وتوصياته.

أسباب اختيار هذا البحث:

١- لهذا الحديث شأن عظيم عند كثير من المفسرين قديمًا وحديثًا، بل إن بعضهم يكاد يبني جُلَّ تفسيره علىٰ ما استنبطه من ذلك الحديث[2].

٢- كثرة الاختلاف بين علماء التفسير في المراد من وراء ألفاظ هذا الحديث،

1 - مصنف عبد الرزاق (١١/٢٥٥)- حلية الأولياء (١/٢١١)

2 - كتفسير لطائف الإشارات للقشيري، وتفسير ابن عجيبة، وتفسير السلمي..إلخ.

فاجتمعت لهم أقوال شتىٰ في ذلك.

٣- اتخاذ كثير من أهل الأهواء هذا الحديث تكأة لتأويل القرآن بما يتوافق مع أهوائهم.

٤- عدم عثور الباحث علىٰ بحث مستقل في هذا الموضوع مع أهميته.

٥- أن هذا الحديث تدور في فلكه بعض القواعد الأصولية المهمة في علم التفسير؛ ومن أمثلتها:

- "يفسر القرآن بالظاهر ولا يصار إلىٰ الباطن إلا إذا تعذر الظاهر"، أو: "يقدم المعنى الحقيقي على المجازي، بحيث لا يصار إلى المجازي إلا إذا تعذرت الحقيقة".
- "كل معنى مستنبط من القرآن؛ غير جارٍ على اللسان العربي، فليس من علوم القرآن في شيء".
- "مراعاة اللفظة للسياق"..إلى غير ذلك من قواعد ينبغي اعتبارها وعدم تجاوزها حين الأخذ في تفسير القرآن؛ وإلا عُدَّ تفسيرًا فاسدًا لا اعتبار له في ميزان الشرع مهما كان قائله.

منهج البحث:

- تحقيق الحديث محل البحث، ونقل كلام أهل ذلك الفن لبيان درجته من حيث الصحة والضعف.
- بيان المراد بالحديث ومحاولة الوصول لقول فصل في ذلك، بما يتناسب مع قواعد اللغة وأصول الشرع.
- عزو الآيات الكريمة إلى سورها في القرآن العظيم، مع ذكر رقم الآية الشريفة.
- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، فما كان مخرَّجًا في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليه- غالبًا- وإن لم يكن فيهما فإنه يتمُّ

تخريجه من مصادره الأصلية، مع نقل التصحيح أو التضعيف من أقوال علماء الحديث.

- توثيق النقل بذكر مصدره أو مرجعه، مع الإشارة في حال تصرف الباحث في النقل بقوله: بتصرف، وعند الاختصار بقوله: باختصار.
- عند الإحالة في الهامش يكون البدء بالمتقدمين من حيث الوفاة، إلا أن تظهر فائدة في تقديم النقل عن المتأخر فيأتي ذكره متقدِّمًا على مَنْ سواه.
- الترجمة للأعلام- عدا المشهورين من الأئمة والعلماء- الذين ورد ذكرهم في ثنايا البحث ترجمة مختصرة وافية بالغرض الذي يخدم البحث- إن وُجد- وذلك بالرجوع إلى كتب الأعلام، والتراجم، والطبقات، والسير، وغيرها.
- التعريف بالفرق والطوائف والبلدان الوارد ذكرها في البحث.
- التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصطلحات العلمية وغريب الألفاظ الواردة في البحث، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة، والغريب، والمعاجم، والتعاريف.
- الاهتمام بعلامات الترقيم المختلفة بين أجزاء الكلام، من نقطة، وفاصلة، واستفهام، وتعجب...إلخ .
- كتابة المراجع في ذيل كل صفحة بحسب ذكرها بشكل مختصر، مع ذكر التفاصيل عن كل مرجع في قائمة المراجع في ختام البحث.
- وضع الاختصار (د.ن) للإشارة على عدم وجود دار النشر، والاختصار (د.ت) للإشارة على عدم وجود تاريخ للنشر.
- استخلاص أهم نتائج البحث، بحيث يتم إيراد تلك النتائج مرتبة حسب ورودها في البحث في الختام.
- كتابة قائمة بفهارس الآيات القرآنية أسماء المصادر و المراجع في نهاية البحث، مع ترتيبها ترتيبا هجائيا.

التمهيد

المطلب الأول: الحديث رواية:

ألفاظ الحديث: "أنزل القرآن على[1] سبعة أحرف[1]، لكل حرف منها ظهر وبطن، ولكل حرف حدٌّ، ولكلّ حدّ مطّلع".

التخريج: رواه الطبري فقال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة، عن واصل بن حيان عمَّن ذكره، عن الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، ثم ذكر الحديث.

وذكر له إسنادًا آخر قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مِهران، قال: حدثنا سفيان، عن إبراهيم الهَجَري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ مثله.

قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للطبري: وهو حديث واحد بإسنادين ضعيفين؛ أما أحدهما: فلانقطاعه بجهالة راويه: "عمَّن ذكره، عن الأحوص"، وأما الآخر: فمن أجل إبراهيم الهَجَري رواية عن أبي الأحوص...

والحديث بهذا اللفظ الذي هنا ذكره السيوطي في "الجامع الصغير" رقم: ٢٧٢٧، ونسبه الطبراني في" المعجم الكبير" ورمز له بعلامة الحسن، ولا ندري إسناده عند الطبراني.[٢]

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: أخبرنا عبد الله بن محمد بن على بن محمد بن زياد الدقاق، قال: حدثنا محمد ابن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، قال: أخبرنا جرير عن واصل بن حبان عن ابن أبي الهذيل، عن أبي

---

1 - لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القاريء بحث ماتع ومفيد تحت عنوان: "حديث الأحرف السبعة"، دراسة لإسناده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية، وقد أجاد فيه وأفاد.

2 - جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (١/٢١-٢٢)

الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، مثله.[1]

ورواه البغوي- كذلك- في تفسيره فقال: أخبرنا أبو بكر بن أبي الهيثم الترابي، أنا الحاكم أبو الفضل الحدادي، أنا أبو يزيد محمد بن يحيى، أنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ثنا: جرير بن عبد الحميد، عن المغيرة، عن واصل بن حبان، عن أبي هذيل، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، مثله.[2]

وقال صاحب تفسير "التحرير والتنوير" عند تعرضه لهذا الحديث: لم يصح.[3]

قلت: وإبراهيم الهجري هذا قال عنه البخاري في "التاريخ الأوسط": كان ابن عيينة يضعف إبراهيم الهجري[4]، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قال: إبراهيم الهجري ليس بشيء[5]، وكان سفيان بن عيينة يضعفه[6].

ورواية أخرى أوردها ابن حبان: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني قال: حدثنا إسحاق بن سويد الرملي قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن محمد ابن عجلان، عن أبي إسحاق الهمداني، عن أبي

---

1 - تفسير السلمي وهو حقائق التفسير، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي (٢١/١-٢٢)، قال محقق" حقائق التفسير": ضعيف أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٢٠/١- ٣٢١ ح ٧٧٧، وابن حبان في موارد الظمآن ٣/٦ ح ١٧٨١، والطبراني في الكبير ١٢٥/١٠ ح ١٠٠٩، والبزار ٨٩/٣-٩٠ ح ١٣١٢، وأورده الهيثمي في المجمع ١٥٢/٧، وأورده ابن حجر في المطالب العالية ٢٨٥/٣ ح ٣٤٨٩، وابن عبد البر في التمهيد ٢٨٢/٨، والمناوي في فيض القدير ٥٤/٣..، وأورده شيخنا الألباني في ضعيف الجامع ١٧/٢ ح ١٤٣٥ وقال ضعيف.

2 - معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٤٦/١)، قال محققو البغوي: رواه الطبري بإسنادين ضعيفين؛ أما أحدهما: فلانقطاعه بجهالة راويه:" وأما الآخر: فمن أجل إبراهيم الهَجَري فهو ضعيف؛ ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، تهذيب الكمال (٢٠٣/٢)، الضعفاء والمتروكين ص ٤٠، ميزان الاعتدال (١٦٤/١)، وذكر البغوي رواية أخرىا في شرح السنة (٢٦٢/١)

3 - التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (٣٢/١)

4 - التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري (٤٠٠/٣)، وكذا ذكره في التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري (٥٠/٢)

5 - الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم (١٣٢/٢)

6 - الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (٢١٢/١)

الأحوص، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ" أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن" ثم قال الألباني معلقًا: ضعيف.[1]

وكذلك في الرواية الأخرى" ثلاثة تحت العرش يوم القيامة: القرآن يحاج العباد له ظهر وبطن، والأمانة، والرحم..الحديث"[2]

الخلاصة: وخلاصة البحث أن الحديث لا يصح عزوه إلى المعصوم ﷺ بعد تضعيف أئمة هذا الفن له، والعجب من أن أحد الباحثين المعاصرين بعد أن ساق فصلًا في أسانيد الحديث ورواياته وتعليقات المحدثين عليه؛ علق هو على ذلك بقوله: وبعد هذا فقد يرتقي الحديث بهذا السياق إلى أن يكون حسنًا، ثم فصَّل ما أجمله في الحاشية قائلًا: وذلك لأن الجملة الأولى من الحديث؛ وهي قوله ﷺ: "إن القرآن نزل على سبعة أحرف" قد صحت..فيما رواه البخاري ومسلم[3]، وهذه

---

1 - التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه. محمد ناصر الدين الألباني (٤٨٦/١)، والسلسلة الضعيفة ح (٢٩٨٩).

2 - ضعيف، أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (ص ٣٦٦)، وحميد بن زنجويه في "كتاب الأدب" كما في "هداية الإنسان" (ق ٢/٩٩) والسياق له، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٣٤٣٣/٢٢/١٣) عن مسلم بن إبراهيم: حدثنا كثير بن عبد الله اليشكري: حدثنا الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي عن أبيه مرفوعا. أورده العقيلي في ترجمة اليشكري هذا وقال: "ولا يصح إسناده، والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد بألفاظ مختلفة، وأما القرآن، فليس بالمحفوظ ". قلت: وأورده ابن أبي حاتم (١٥٤/٢/٣) من رواية أربعة من الثقات، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وثمة خامس روى عنه أيضا وهو زيد بن الحباب كما حاء في "الإصابة"، وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (٣٥٤/٧)، فمثله قد يحسن حديثه إذا كان من دونه ومن فوقه ثقة، وشيخه الحسن بن عبد الرحمن، لا يعرف، فقد أورده ابن أبي حاتم أيضا (٢٣/٢/١) من رواية اليشكري هذا فقط! وكذلك صنع ابن حبان في "الثقات" (١٤٢/٤) فهو في عداد المجهولين، فهو علة الحديث عندي، وليس اليشكري كما يشعر به كلام العقيلي المتقدم، وقلده فيه المعلق على "شرح السنة"، ومن قبله المناوي في"الفيض".

(تنبيه): وقع في ابن حبان: "الحسن بن عبد الرحمن بن عوف الزهري"، وفي إسناد هذا الحديث (القرشي) مكان "الزهري"، وكذلك هو عند ابن أبي حاتم وقال: "وليس هو بابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، لكنه آخر بصري". وعلى هذا جرى الحافظ في "الإصابة" فإنه ترجم أولا لعبد الرحمن بن عوف الزهري ثم قال: "عبد الرحمن بن عوف؛ آخر إن لم يذكر إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد فلا تثبت صحبته، بل هو أيضا لا يعرف"، وعلى هذا فهذه علة ثانية. والله سبحانه وتعالى أعلم.السلسلة الضعيفة (٥١١/٣).

3 - الأقوال الشاذة في التفسير، عبد الرحمن بن صالح بن سليمان الدهش ص٣٣.

حجة لا يرتقي الحديث بها من الضعف إلى الحسن أو الصحة أبدًا، وليس أدل على هذا من أن الباحث كان قد ختم الروايات التي أوردها لهذا الحديث- محل الدراسة- بحديث: "ثلاثة تحت العرش.."، وقد نقل الألباني ما أورده العقيلي في ترجمة اليشكري هذا- أحد الرواة- وقال: لا يصح إسناده، والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد بألفاظ مختلفة، وأما القرآن فليس بمحفوظ[1]، فلو كان يصح ما استنتجه الباحث من صحة جميع ألفاظ الحديث بمجرد صحة بعض ألفاظه؛ لما فات ذلك أعلام هذا الفن.

المطلب الثاني: الحديث دراية:

بعد أن تعرضنا للحديث من جهة الرواية، وما ظهر للباحث من أنه ضعيف لا يصح رفعه، نتعرض للحديث عنه من جهة المعنى المراد منه، ولا تثريب في ذلك على الباحث حيث سبق ذكر الأسباب التي لأجلها جعل هذا الحديث محلاً للبحث حتى مع ثبوت ضعفه، والتي ليس أقلها انتشار هذا الحديث بين كثير من المفسرين، بل واتخاذ بعضهم ما فهمه منه أساسًا لتفسيره، وإقامة بنيانه عليه.

ألفاظ الحديث:

أما قوله: "**أنزل القرآن على سبعة أحرف**": فإن المراد بالأحرف السبعة ليس هو وجهة بحثنا، ومعلوم مدى الاختلاف الواقع بين العلماء في المراد به، وقد ألمحنا إلى بحث شامل لهذا الحديث لمن أراد الاستزادة.

وأما قوله:"**لكل حرف منها ظهر وبطن**": فقد وردت أقوال متعددة في المراد من هذه الجملة من الحديث، ونحن نسوق أبرزها، ونحاول الجمع بينها إن أمكن ذلك، فمن هذه الأقوال:

- قيل الظهر هو: لفظ القرآن، والبطن: تأويله[2]، ظهرٌ يفهمه كل من يعرف

---

1 - السلسلة الضعيفة (٣/٥١١)

2 - تفسير الماوردي، النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب الماوردي (١/٤١-٤٢)- البرهان في علوم

اللسان العربي..وبطن يفهمه أصحاب الموهبة وأرباب البصائر[1]، وعليه فإن الباطن الذي أشار إليه الحديث، وقال به جمهور المفسرين؛ هو عبارة عن التأويل الذي يحتمله اللفظ القرآني، ويمكن أن يكون من مدلولاته[2].

- وقيل معنى الظهر والبطن: التلاوة والتفهم، يقول: لكل آية ظاهر؛ وهو أن يقرأها كما أنزلت، وقال الله ﷻ: ﴿**وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً**﴾ (المزمل٤)، وباطن: وهو التدبر والتفكر، قال الله ﷻ: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[3](ص٢٩).
- وقيل: الظهر ما حدث عن قوم أنهم عصوا وعوقبوا، فهو في الظاهر خبر، وباطنه عظة وتحذير أن يفعل أحد مثل ما فعلوا؛ فيحلّ به ما حلّ بهم[4].
- وقيل: الظهر معناه: ما من آية إلا وقد عمل بها قوم، والبطن أن لها قومًا سيعملون بها[5].
- وقيل: الظاهر: ما يعرفه العلماء، والباطن: ما يخفى عليهم، فنقول في ذلك كما أمرنا، ونكل علمه إلى الله تعالى[6]، فباطنه هو مراد الله تعالى، وغرضه الذي يقصد إليه من وراء الألفاظ والتركيب[7].

القرآن، الزركشي (٢/١٦٩)- تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التتريل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (١/١١- ١٢)- تفسير البغوي معالم التتريل، الحسين بن مسعود البغوي (٤٦-٤٧)

1 - التفسير والمفسرون، د/ محمد حسين الذهبي (٢/٣١٢)

2 - التفسير والمفسرون، مرجع سابق (٢/٢٦)

3 - تفسير البغوي ص٤٦-٤٧- تفسير الخازن (١/١٢)

4 - تفسير البغوي ص٤٦- النكت والعيون، الماوردي (١/٤١)- البرهان، الزركشي (٢/١٦٩)- تفسير الخازن (١/١١)- غريب الحديث، ابن سلام (٢/١٣)

5 - النكت والعيون، الماوردي (١/٤١)- البرهان، الزركشي (٢/١٦٩) (بتصرف يسير)

6 - غرائب الفرقان، النيسابوري (١/٢٥)

7 - التفسير والمفسرون (٢/٣١٢)

• وقيل: هو أن نؤمن به باطنًا كما نؤمن به ظاهرًا[1]..إلىٰ غير ذلك من الأقوال، والتي هذه أشهرها وأظهرها، وإن كنا عند إمعان النظر فيها، والتدبر في مراميها قد نجد أنها تؤول إلىٰ قولين، فالأقوال الأربعة الأُوَل مردها إلىٰ معنىٰ واحد إذا توسعنا فيه قليلاً، والقولان الخامس والسادس مردهما إلىٰ قول واحد كذلك.

وعليه فيكون المراد بالظاهر: هو لفظ القرآن الذي يظهر معناه لكل أحد، والباطن: هو التأويل الذي لا يظهر إلا للعلماء، وقد يلتقي هذا القول مع القول الآخر إذا قلنا بأن الباطن هو مراد الله ﷻ الذي نؤمن به، كما يتوصل إليه العلماء بحسب طاقتهم البشرية، وهذا الجزء الأخير- بقدر الطاقة البشرية- احتراس لابد منه، ولا يتأتى هذا القطع إلا لنبي مرسل يوحى إليه من ربه، وأما غيره فلا[2]، والعلماء يتفاوتون في ذلك بقدر تفوقهم في سعة علمهم، وشدة ورعهم، وحسن تدبرهم..إلىٰ غير ذلك من أسباب تظهر أنهم ليسوا على درجة واحدة، وهذا الأمر كائن في كل العلوم، وليس علم التفسير بدعًا في ذلك، ولكن العلماء قد اشترطوا لصحة المعنىٰ الباطن شرطين أساسين:

أولهما: أن يصح علىٰ مقتضىٰ الظاهر المقرر في لسان العرب؛ بحيث يجري علىٰ المقاصد العربية.

وثانيهما: أن يكون له شاهد نصًا أو ظاهرًا في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض[3]، وذلك لأن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضىٰ ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشريعة، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضىٰ ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، فإن ما يسبق منه إلىٰ الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر،

---

1 - غرائب الفرقان (١/٢٥)

2 - الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة ص٢٧

3 - التفسير والمفسرون (٢/٢١٣)

ويمكن تنــــزيله على وجوه شتى[1].

وإلى بقية ألفاظ الحديث:

وأما قوله: "**ولكل حرف حد**": فقيل معناه: أن لكل لفظ منتهى فيما أراد الله ﷻ من عباده.

وقيل: له حدٌّ في التلاوة والتفسير لا يجاوَز، ففي التلاوة لا يجاوز المصحف، وفي التفسير لا يجاوز المسموع[2]، وهي معان قريبة بعضها من بعض، إذ هي من اختلاف التنوع، فيصبح القول بها جميعًا قولًا واحدًا كذلك.

وأما قوله: "**ولكل حد مطّلَع**": وهو بتشديد الطاء وفتح اللام، قال السيوطي في النهاية: أي: لكل حد مصعد يصعد إليه من معرفة علمه، والمطلع: مكان الاطلاع من موضع عالٍ، ثم قال: ويجوز أن يكون: لكل حد مطلع، بوزن مصعد ومعناه[3].

وقيل: أن كل ما استحقه من الثواب والعقاب سيطلع عليه في الآخرة، ويراه عند المجازاة[4].

وبعد، فهذه أبرز الأقوال في المراد من ألفاظ هذا الحديث، وأما ورد في تأويله من تأويلات بعيدة ممجوجة فقد أعرضنا عنها رغبة في الاختصار[5].

وعليه، فإن البحث يتجه إلى أبرز الفرق التي طارت بهذا الحديث فرحًا، وأذاعته

---

1 - التفسير والمفسرون (٢٠٩/٢)- وقد اشترط ابن القيم لصحة التفسير الإشاري أربعة شروط: أن لا يناقض معنى الآية، وأن يكون معنى صحيحا في نفسه، وأن يكون في اللفظ إشعار به، وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطا حسنا. التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم ص١٠٨.

2 - تفسير البغوي ص٤٧.

3 - تفسير الطبري (٢٢/١)- تفسير البغوي ص٤٧- تفسير الخازن (١٢/١).

4 - غرائب الفرقان، النيسابوري (٢٦/١)- النكت والعيون، الماوردي (٤٢/١)- البرهان، الزركشي (١٦٩/٢).

5 - راجع في مثل ذلك ما كتبه المدعو كمال الحيدري في كتابه "أصول التفسير والتأويل" (١٦٥/٢) وما بعدها.

على نطاق واسع، تأييدًا لمنهجها في تفسير كتاب الله ﷻ الذي هجوه، حيث جعلوا عقائدهم أصلاً، وما فهموه من ألفاظ القرآن فرعًا وتبعًا لذلك الأصل، وكان من وراء ذلك ما أحدثوه من تأويلات للقرآن لا ضابط لها إلا الأهواء المضلة، أو المكائد الباطنة، وربنا الرحمن المستعان على ما يصفون.

* * *

المبحث الأول

الشيعة[1] وباطن القرآن

وأخص بالذكر منهم الإمامية الإثني عشرية[2]؛ لأنهم من أبرز القائلين بالتفسير الباطني انتشارًا، وكذلك من أكثر الفرق الباطنية ظهورًا في هذا العصر، وإن كانت حقيقة أمرهم هي أنهم باطنية لا يختلفون عن غيرهم من فرق الباطنية الأخرى.

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هو: هل يقولون بالباطن فقط دون إرادة الظاهر؟ أم أن الظاهر مراد كذلك عندهم؟ وما أهمية هذا الظاهر بالنسبة للباطن؟

والإجابة قد يعتريها شيء من الصعوبة بخاصة أن القوم يؤمنون بالتقية[3] على غير

1- الشيعة هم الذين شايعوا عليا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة..يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبرؤ قولا وفعلا وعقدا إلا في حال التقية. الملل والنحل، الشهرستاني (١٤٦/١)

2 - وهي تلك الطائفة من الشيعة التي تعتقد بأحقية أهل البيت في الإمامة على ﷺ باقي الصحابة، بمن فيهم الشيخان– رضي الله عنهما- ويرجع سبب التسمية لرفضهم إمامة الشيخين وأكثر الصحابة ﷺ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم بعد رفضهم إمامة زيد بن علي، وكانت تُسمى من قبل الخشبية والإمامية، ومن أشهر فرقهم الإثنا عشرية. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١٠٥٩/٢)، والملل والنحل، الشهرستاني (١٦٢/١)

3 - التقية: هي الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير، وذلك خوفاً من وقوع ضرر هالك..وهي رخصة جائزة في حال الضرورة بالقول واللسان، وإن كانت العزيمة أعظم أجرًا عند الله ﷻ. الموسوعة الميسرة (١٠١٧/٢-١٠١٨)

المراد الشرعي لها الذي هو قسيم المداراة؛ إذ مرادهم من التقية المداهنة لا المداراة[1]، وبالتالي فلا مانع من أن يوجد في كتبهم القولان، وهذا ما قد يجعل بعض أئمة علمائنا مضطربًا في تكييف موقفهم وفهمهم للمراد بالباطن، فنرى بعضهم قد يجزم تارة بأنهم لا يريدون من تفسيرهم إلا المعنى الباطن، ثم يعود فيورد عنهم أنهم لا ينفون الظاهر؛ بل يثبتونه مع الباطن ويقولون به؛ بل وربما ينقل تصريح بعضهم- كما سيرد بتفصيل- من أن الظاهر لابد منه قبل الباطن، وأن منكر الظاهر كافر.

ويكفي للتدليل على ما ذهبنا إليه من غموض مذهب القوم ما ذكره صاحب "الكافي" عن جعفر الصادق- رحمه الله- فيما يرويه عنه عبد الله بن سنان، عن ذَريح المحاربي قال: قلت: لأبي عبد الله- عليه السلام-: إن الله أمرني في كتابه بأمر فأحب أن أعمله، قال: وما ذاك؟ قلت: قول الله ﷻ: **﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾** (الحج ٢٩)، قال: "ليقضوا تفثهم: لقاء الإمام"، "وليوفوا نذورهم": تلك المناسك، قال عبد الله بن سنان: فأتيت أبا عبد الله- عليه السلام- فقلت: جعلت فداك، قول الله ﷻ: **﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾**، قال: أخذ الشارب، وقص الأظفار، وما أشبه ذلك، قال: قلت: جعلتُ فداك، إن ذريح المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له..كذا كذا(ما سبق نقله)، فقال: صدق ذريح، وصدقتَ، إن للقرآن ظاهرًا وباطنًا، ومَن يحتمل ما يحتمل ذريح[2].

وإليك طرفًا من أقوال العلماء التي تنقل عنهم هذا الموقف الغامض في اعتبار الظاهر من عدمه:

---

1 - وظن بعضهم أن المداراة هي المداهنة فغلط، لأن المداراة مندوب إليها، والمداهنة محرمة، والفرق: أن المداهنة من الدهان، وهو الذي يظهر على الشيء ويستر باطنه، وفسرها العلماء بأنها: معاشرة الفاسق، وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه. والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق بالنهي عن فعله، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والفعل، ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر (١٢/٧٣١٦-٧٣١٧)

2 - أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (٤/٥٤٩)

القول الأول: وهو أنهم يثبتون الباطن فحسب، ولا اعتبار للظاهر في تفاسيرهم، فقالوا: وهذه الطائفة التزمت تفسير القرآن بما يوافق هواها، وصرفوا ألفاظ القرآن عن ظواهرها بما سموه الباطن، وزعموا أن القرآن إنما نزل متضمنًا لكنايات ورموز عن أغراض، وأصل هؤلاء طائفة من غلاة الشيعة عرفوا عند أهل العلم بالباطنية[١]، ولذا فمن المحتم عدم اعتبار أقوالهم في التفسير، بل هي من قبيل الإلحاد في آيات الله ﷻ، وقد قال أبو حيان الأندلسي- رحمه الله-: وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله ﷻ..ويسمونه "علم التأويل"، وقد وقفت على تفسير لبعض رؤوسهم- وهو تفسير عجيب- يذكر فيه أقاويل السلف مزدريًا عليهم، وذاكرًا أنه ما جهلَ مقالاتهم، ثم يفسر هو الآية على شيء لا يكاد يخطر في ذهن عاقل، ويزعم أن ذلك هو المراد من هذه الآية، وهذه الطائفة لا يلتفت إليها، وقد ردَّ أئمة المسلمين على أقاويلهم، وذلك مقرر في علم الأصول[٢]..

وقالوا: فإن صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة؛ كدأب الباطنية في التأويلات، فهذا حرام وضرره عظيم، فإن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها من غير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل؛ اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله ﷻ، وكلام رسوله ﷺ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تتريله على وجوه شتى، وهذا أيضًا من البدع الشائعة العظيمة الضرر، وإنما قصد أصحابها الإغراب لأن النفوس مائلة إلى الغريب ومستلذة له، وبهذا الطريق توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتتريلها على رأيهم..ومثال تأويل أهل

1 – التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (٣٣/١)
2 – تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (١٣/١)

الطامات قول بعضهم في تأويل قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ (النازعات ١٧)، أنه إشارة إلى قلبه، وقال: هو المراد بفرعون، وهو الطاغي على كل إنسان.

وفي قوله ﷻ: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ (القصص ٣١)، أي: ما يتوكأ عليه ويعتمده مما سوى الله ﷻ فينبغي أن يلقيه..وأمثال ذلك حتى يحرفوا القرآن من أوله إلى آخره عن ظاهره، وعن تفسيره المنقول عن ابن عباس ﷺ وسائر العلماء، وبعض هذه التأويلات يعلم بطلانها قطعا؛ كتتريل فرعون على القلب، فإن فرعون شخص محسوس تواتر إلينا النقل بوجوده، ودعوة موسى عليه السلام له، وكأبي جهل وأبي لهب وغيرهما من الكفار، وليس من جنس الشياطين والملائكة مما لم يدرك بالحس، حتى يتطرق التأويل إلى ألفاظه..فهذه أمور يدرك بالتواتر والحس بطلانها نقلا، وبعضها يعلم بغالب الظن وذلك في أمور لا يتعلق بها الإحساس، فكل ذلك حرام وضلالة وإفساد للدين على الخلق، و لم ينقل شيء من ذلك عن الصحابة ولا عن التابعين..[1].

وهذا من أجلّ الأهداف وأعظمها خطرًا، والذي لأجله قالوا بالباطن هم ومن عداهم من الفرق الضالة التي مرقت من الدين بتتبعها لتلك التأويلات الباطنية، كما أشار إلى ذلك صاحب "التفسير والمفسرون" بقوله: إن الإمامية الإثني عشرية، والباطنية الإسماعيلية[2]، ومتطرفي الصوفية، ورجال الفلسفة الإسلامية، كلهم يسيرون على نمط واحد هدام لمقاصد القرآن ومراميه، ذلك هو ما يعبرون عنه بالرمز، أو الإشارة، أو الباطن، ويظهر لنا أنها عدوى سرت إلى المسلمين من قدماء

1 - إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي (٣٧/١)

2 - الإسماعيلية امتازت عن الإثني عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر..ومن مذهبهم أن من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وكذلك من مات و لم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية، ولهم دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان..وأشهر ألقابهم الباطنية، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا، ولكل تتريل تأويلا، ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه. الملل والنحل، الشهرستاني (١٩١/١- ١٩٢) باختصار.

الفلاسفة، ثم تلقتها هذه الفرق بصدر رحب، وتقبلتها بقبول حسن؛ لأنهم رأوا فيها عونًا كبيرًا على ترويج بدعهم، ونشر ضلالاتهم بين المسلمين[1]، وهذا ما جعل الباحث يجعل هذه الفرق وأشباهها جميعًا في سلة واحدة من حيث تبنيهم لهذا النهج في التفسير، فإنهم حتى وإن زعموا إثبات الظاهر- كما سيرد عن بعضهم- إلا أنهم يرون أن الباطن هو المراد الحقيقي، وأن أصحابه هم أرباب الحق، ويستوي في ذلك غلاتهم مع معتدليهم- إن كان فيهم من يجوز وصفه بالاعتدال- فإن غالب ما في كتب الإمامية الإثني عشرية في تأويل الآيات وتتريلها، وفي ظهر القرآن وبطنه، استخفاف بالقرآن الكريم، ولعب بآيات الذكر الحكيم[2]، وإذا كان ذلك كذلك فأنى لعاقل أن يسمي مثل هذه الافتراءات تأويلاً؟! وكيف يتسنى لمسلم أن يثبت أقوالاً لهم مع آيات القرآن يحسبها تفسيرًا؟! وماذا بعد الحق إلا الضلال؟!

القول الثاني: وهو أنهم لا يثبتون الظاهر مع القول بالباطن، فالذي يقضي به في ذلك الكتاب والسنة هو أن القول بأن تحت ظواهر الشريعة حقائق هي باطنها حق، والقول بأن للإنسان طريقًا إلى نيلها حق، وإنما الطريق هو استعمال الظواهر الدينية على ما ينبغي من الاستعمال لا غير، وحاشا أن يكون هناك باطن لا يهدي إليه ظاهر، والظاهر عنوان الباطن وطريقه[3].

ومثل هذه الآراء عند القوم هي التي جعلت بعض أئمة علماء السنة ينفون عنهم أنهم باطنية لا يقرون الظاهر، فنرى الدكتور الذهبي ينقل عنهم ما يلي: يقول الإمامية الإثنا عشرية: إن القرآن له ظاهر وباطن، وهذه حقيقة نقرهم عليها ولا نعارضهم فيها؛ بعدما صحَّ لدينا من الأحاديث التي تقرر هذا المبدأ في التفسير، غاية الأمر أن هؤلاء الإمامية لم يقفوا عند هذا الحدِّ؛ بل تجاوزوا إلى القول بأن للقرآن

1 - التفسير والمفسرون، الذهبي (٢/٣٧٨)
2 - التفسير والمفسرون، مرجع سابق (٢/٣٤)
3 - أصول التفسير والتأويل، كمال الحيدري (١/١٦٢)

سبعة وسبعين باطنًا[1].

ويزيد الأمر وضوحًا في موطن آخر من سفره من أن الشيعة: يقرُّون أن هذا- أي: الظاهر- مراد الله ﷻ، ومراد له مع هذا الظاهر معنى آخر باطني؛ وهو علوم الأئمة عليهم السلام..وبمثل هذا يوفقون بين المعاني الظاهرة والباطنة، حتى لا يكون مستبعدًا إرادة الله ﷻ لمعنى خاص بحسب ما يدل عليه ظاهر اللفظ، وإرادته لمعنى آخر بحسب ما يدل عليه باطن الأمر..وقالوا: إن الإنسان يجب عليه أن يؤمن بظاهر القرآن وباطنه على السواء، ولو أن إنسانًا آمن بالظاهر وأنكر الباطن لكفر بذلك، كما لو أنكر الظاهر وآمن بالباطن، أو الظاهر والباطن جميعًا[2].

وحقيقة الأمر- في الحدِّ الفاصل بين هذين القولين عند الشيعة- أنهم لا يعتقدون إلا بالباطن، ولا يقولون إلا به، وهذه مصادرهم طافحة بذلك شاهدة عليه، فهم- حتى وإن قالوا بالظاهر- مرادهم أن لهذا الظاهر أهله الذين حُجبَت بصائرهم عن الباطن، وامحت أنوار عقولهم عن إدراكه، هذه المسألة قد أخذت بعداً كبيراً وخطيراً عندهم، حيث تحول كتاب الله إلى ألغاز وأحاجٍ لا يفقهها غير أئمتهم، وذهبوا في تطبيق هذا المبدأ شوطاً بعيداً، وقدموا مئات الروايات التي تؤول آيات الله على غير تأويلها..ونسبوها للأئمة الإثني عشر، وليس لهذا التأويل الباطني من ضابط، ولا له قاعدة يعتمد عليها..وإنما هي محاولة يائسة لتغيير هذا الدين وتحوير معالمه وطمس أركانه.

فأركان الدين تفسر- عندهم- بالأئمة، وآيات الشرك والكفر تؤول بالشرك بولاية علي وإمامته، وآيات الحلال والحرام تفسير بالأئمة وأعدائهم، وهكذا يخرج القارئ لهذه التأويلات بأنه أمام كتاب آخر غير هذا القرآن الذي أنزله الله ﷻ بلسان عربي مبين.

1 - التفسير والمفسرون ٢/٢٣

2 - السابق ٢/٢٤

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من عدم التفريق بين طوائف الشيعة في اعتبار التفسير الظاهر من عدمه رواياتهم في اعتماد مذهبهم على الباطن وحده، وعدم الاعتداد بالظاهر، فمن ذلك ما ورد في "أصول الكافي"- الذي هو بمثابة صحيح البخاري عند السنة أو أشد- ما نصه: ".. عن محمد بن منصور قال: سألت عبداً صالحاً- يعنون به موسى الكاظم، والذي يعتبرونه السابع من الأئمة الإثني عشر- عن قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ (الأعراف ٣٣) قال: فقال: إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حرم الله ﷻ في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله ﷻ في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق"[1].

أما إذا تحقق القول فيهم من إثباتهم أن القرآن محرف[2]، وأن الصحابة ﷺ نقصوا منه وغيروا، وسار على ذلك أسلافهم من أهل السنة، فعند ذلك لا حاجة بنا لاعتبار كلامهم في التفسير أصلاً، لأنهم بهذا يكونون في وادٍ، والإسلام والقرآن في وادٍ آخر، ولا يمكن بحال أن يجمع بينهما!!

1 - أصول الكافي، الكليني (٣٧٤/١)

2 - وقد قال بهذا جل علمائهم قديما وحديثًا، فمن الأقدمين ما ورد في الكافي للكليني، باب: أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة- عليهم السلام- وأنهم يعلمون علمه كله، ثم ساق تحته روايات عديدة تؤيد أن المراد بالجمع جمع آياته، وليس المراد بالجمع التأويل، وأولى هذه الروايات صريحة في ذلك، حيث نقل عن جعفر الصادق قوله: ما ادَّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كلّه إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزَّله الله ﷻ إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده. الكافي للكليني (٢٢٨/١) وما بعدها.

وأما من المعاصرين فيقول علي الكوراني وهو رئيس رابطة آل البيت بلندن- زعم-: إن أقوى دليل على أن قرآننا نسخة علي عليه السلام أن الأوصاف التي رووها بأسانيد صحيحة- يقصد أهل السنة- لمصحف عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري، ومصحف عمر أو صحف حفصة، ومصحف زيد بن ثابت، لا توجد في قرآننا، وكل الأوصاف التي ذكروها لقرآن علي- عليه السلام- وقراءاته توجد فيه!! انظر كتاب "قرآن عليّ"، علي الكوراني العاملي ص٩٤

وكذلك في مؤلف آخر له جعل عنوان الفصل الخامس مثلاً: لماذا رفض عمر نسخة القرآن الشرعية وأخذ يجمعه عند حفصة؟! انظر كتاب "ألف سؤال وإشكال على المخالفين لأهل البيت الطاهرين"، علي الكوراني العاملي (٢٤٧/١)

المبحث الثاني

الصوفية والتفسير الإشاري

وهو ما يقول به الصوفية من المواجيد والفيوضات والإلهامات التي تقع لهم دون سواهم عند التدبر في كتاب الله ﷻ، وفي تعريفه يقول الآلوسي- رحمه الله- وهو من أعلامهم: وأما كلام السادة الصوفية في القرآن فهو من باب الإشارات إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، وذلك من كمال الإيمان ومحض العرفان، لا أنهم اعتقدوا أن الظاهر غير مراد أصلا وإنما المراد الباطن فقط؛ إذ ذاك اعتقاد الباطنية الملاحدة، توصلوا به إلى نفي الشريعة بالكلية، وحاشا سادتنا من ذلك! كيف وقد حضوا على حفظ التفسير الظاهر، وقالوا لا بد منه أولاً، إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادعى فهم أسرار القرآن قبل إحكام التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يجاوز الباب، ومما يؤيد أن للقرآن ظاهرا وباطنا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة وبطنه التأويل، فجالسوا به العلماء، وجانبوا به السفهاء". وقال ابن مسعود رضي الله عنه: "من أراد علم الأولين والآخرين فليتل القرآن".

ومن المعلوم أن هذا لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر، وقد قال بعض من يوثق به: لكل آية ستون ألف فهم، وروي عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: "لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع".

قال ابن النقيب: إن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله ﷻ عليها أرباب الحقائق..فلا ينبغي لمن له أدنى

مسكة من عقل، بل أدنى ذرة من إيمان أن ينكر اشتمال القرآن على بواطن يفيضها المبدأ الفياض على بواطن من شاء من عباده..[١].

ويفرق صاحب "التفسير والمفسرون" بين نوعين من أنواع التفسير الصوفي، الأول: التفسير الصوفي النظري، يرى صاحبه أنه- أي: التفسير الباطن- كل ما تحتمله الآية من المعاني، وليس وراءه معنى آخر يمكن أن تحمل عليه الآية..

(والآخر): التفسير الإشاري، فلا يرى الصوفي أنه كل ما يراد من الآية، بل يرى أن هناك معنى آخر تحتمله الآية، ويراد منها أولاً وقبل كل شيء، ذلك هو المعنى الظاهر الذي ينساق إليه الذهن قبل غيره[٢].

ولا نرى لهذا التفريق بين الطائفتين كبير أثر، إذ سبق النقل عن صاحب الكلام السابق وغيره أن الشيعة- كذلك- لا ينفون الظاهر، وأن الادعاء بأن الباطن وحده هو المراد تقوُّل على طائفة أو أخرى ما لم تقله أو تعتقده، حيث لم نر الشيعة أو الصوفية يقولون به بشكل صريح وينفون الظاهر.

والحق أن الصوفية كالشيعة لا تنفي الظاهر، ولا تقف- من جهة أخرى- عند حدٍّ في القول بالباطن، وقد نقلنا عن الآلوسي قوله: وقد قال بعض من يوثق به: لكل آية ستون ألف فهم، بل نجد صاحب "التفسير والمفسرون" عند تعرضه لتفسير "التأويلات النجمية" قد نقل عن أحد مؤلفَيْ هذا التفسير- وهو علاء الدولة السمناني- قوله: لكل آية سبعة أبطن، كل بطن يخالف الآخر..ثم هو لم يقف عند هذا الحدّ، بل تعداه إلى القول بأن لكل آية سبعين بطنًا، بل سبعمائة..(ثم عقب المصنف) وعلى الجملة، فهذا التفسير..يعد من أهم كتب التفسير الإشاري، وهو

1 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (٨/١)

2 - التفسير والمفسرون (٣٠٨/٢)

أقرب إلى الفهم من غيره لولا هذه التكملة[1]، يقصد بها تكملة علاء الدولة لذلك التفسير.

وعليه فلا نكون مجافين للحق عندما نقول بانعدام الفرق بين تفاسير الشيعة الإمامية، وبين تفاسير الصوفية الإشارية، إذ الكل يرى تعدد البواطن للآية الواحدة، دونما ضابط من نقل أو لغة، وإنما هي الأذواق والإشارات التي تلوح لأرباب السلوك دون غيرهم، فهذه الإشارات والمعاني التي حملوا الألفاظ عليها..لا تعرفها العرب مدلولات لهذه الألفاظ، لا بالوضع الحقيقي، ولا بالوضع المجازي المناسب، وليس في مساق الآيات ما يدل على هذه المعاني المذكورة[2]، وهذه الإشارات الباطنية تفرَّد بها الشيعة والصوفية دون سواهم، فهم أهل الحقيقة، وأهل الباطن، أما غيرهم فهم أهل الشريعة، وأهل الظاهر، وشتان بين الفريقين- كما يزعمون-!!

وربما كان الفرق بين تفاسير الشيعة والصوفية من جهة دوافع كل طائفة منهما، واختلاف المعتقدات التي تؤيد به كل طائفة ما تراه، فالصوفي- حرصًا منه على أن تسلم له تعاليمه ونظرياته- يحاول أن يجد في القرآن ما يشهد له أو يستند إليه، فتراه من أجل هذا يتعسف في فهمه للآيات القرآنية، ويشرحها شرحًا يخرج به عن ظاهرها الذي يؤيده الشرع، وتشهد له اللغة،[3]وكذلك يفعل الشيعي وإن كان يزيد في غلوائه عن الصوفي، تبعًا لهواه ومعتقده الفاسد.

مواقف العلماء من التفسير الإشاري:

وقد اختلفت نظرة العلماء للتفسير الإشاري ما بين مؤيد وعارض، فمن اعتقد معتقد القوم، وسلك سبيلهم؛ فإنه لا شك يعلي منزلة هذا النوع من التفسير، ويسلم لقائليه حتى وإن لم يدرك مراميهم، ويتهم عقله بالقصور، وفهمه بقلة الإدراك، ونراه يطالب غيره أن يحذوا حذوه دونما اعتراض على أرباب الإشارات،

---

1 - السابق (٣٤٦/٢)

2 - التفسير والمفسرون (٣٢٠/٢)

3 - السابق (٢٩٧/٢)

ولسان حاله يقول: الإنصاف كل الإنصاف التسليم للسادة الصوفية- الذين هم مركز للدائرة المحمدية- ما هم عليه، واتهام ذهنك السقيم فيما لم يصل- لكثرة العوائق والعلائق- إليه.

وإذا لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأبصار[1]

وآخرون ردُّوا على صاحب الرأي السابق ومن يرى رأيه، ردوا عليه قوله بأن المعاني الصوفية إشارات إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، وبذلك تحاشى الادعاء بأن المعاني الصوفية هي المقصود الأصلي، حتى يكون المعنى الظاهر غير مراد، وحكم على ذلك بأنه اعتقاد الباطنية الملاحدة، وتجنب أن يجعل تلك المعاني الصوفية تفسيراً..وجعل الفصل بين هذا وذاك تنبيهاً على أن المعاني التي يصفها بأنها من باب الإشارة ليست هي مفاد التراكيب؛ ولكنها مستفادات اختص بها الذين توصلوا إليها بطريق السلوك الصوفي، على معنى أنها تستخرج زيادة على المعاني الأصلية من طريق خاص بها.

قالوا: ومع ذلك فإن هذا الاحتياط لم ينفعه؛ لأنه في إيراد إشارات، متجنباً استفادتها من دلالة اللفظ قد فتح خرقاً جديداً يقتضي أن هنالك طريقاً لاستفادة المراد غير مقتضى الألفاظ، وهو خروج عن قاعدة أهل السنة في أن الإلهام ليس من أسباب المعرفة، وإذا كانت تلك المعاني مقصودة؛ فكأن غيرها حائل دونها، وبذلك صح له أن يسمي الفقهاء والعلماء في كثير من المقامات بأهل الحجاب[2].

والنتيجة التي توصلوا إليها بناءً على ما سبق: أنه لا يجب الأخذ بهذا اللون من التفسير؛ لأن النظم الكريم لم يوضع للدلالة عليه، بل هو من قبيل الإلهامات التي تلوح لأصحابها غير منضبطة بلغة، ولا مقيدة بقوانين[3]، فواجب النصح لإخواننا

---

1 - روح المعاني (٩/١)، ونقله عنه صاحب "بيان المعاني" (١/٤٠-٤٢)

2 - التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور ص٢٥

3 - مناهل العرفان، الزرقاني (٨٤/٢)

المسلمين يقتضينا أن نحذرهم الوقوع في هذه الشباك، ونشير عليهم أن ينفضوا أيديهم من أمثال تلك التفاسير الإشارية الملتوية، ولا يعولوا على أشباهها مما ورد في كلام القوم بالكتب الصوفية، لأنها كلها أذواق ومواجيد خارجة عن حدود الضبط والتقليد، وكثيرا ما يختلط فيها الخيال بالحقيقة والحق بالباطل، وإذا تجردت من ذلك فقلما يظهر منها مراد القائل، وإذا ظهر فقد يكون من الكفريات الفاحشة التي نستبعد صدورها من العلماء والمتصوفة، بل من صادقي عامة المسلمين، والتي نرى الطعن فيها بالدس والوضع أقرب وأسلم من الطعن فيمن عزيت إليه بالكفر والفسق.

فالأحرى بالفطن العاقل أن ينأى بنفسه عن هذه المزالق، وأن يفر بدينه من هذه الشبهات، وأمامه في الكتاب والسنة وشروحهما على قوانين الشريعة واللغة رياض وجنات، ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[1].

وطائفة ثالثة وقفت موقفًا تبريريًّا لهذا اللون من التفسير؛ إن لم نقل موقفًا متذبذبًا تكتنفه الضبابية- أحيانًا- ما بين القبول والتوقف وإيجاد المخرج المناسب، فهذا صاحب "التحرير والتنوير" الذي سبق وأن نقلنا عنه قوله فيمن يرى الباطن دونما تقيُّد بأصول: وهذه الطائفة التزمت تفسير القرآن بما يوافق هواها، وصرفوا ألفاظ القرآن عن ظواهرها بما سموه الباطن، وزعموا أن القرآن إنما نزل متضمنًا لكنايات ورموز عن أغراض، فها هو يستثني أهل الإشارات من الصوفية من ذلك الحكم قائلاً: أما ما يتكلم به أهل الإشارات من الصوفية، في بعض آيات القرآن من معان لا تجري على ألفاظ القرآن، ولكن بتأويل ونحوه؛ فينبغي أن تعلموا أنهم ما كانوا يدَّعون أن كلامهم في ذلك تفسير للقرآن، بل يعنون أن الآية تصلح للتمثل بها في الغرض المتكلم فيه، وحسبكم في ذلك أنهم سموها إشارات ولم يسموها معاني، فبذلك فارق قولهم قول الباطنية.

1 - مناهل العرفان (٢/٩١)

ثم ينقل بعض الآراء في تلك التفاسير قائلاً: ولعلماء الحق فيها رأيان: فالغزالي[1] يراها مقبولة، قال في "الإحياء"[2]: إذا قلنا في قوله ﷺ: "لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة"، فهذا ظاهره، و إشارته أن القلب بيت، وهو مهبط الملائكة ومستقر آثارهم، والصفات الرديئة كالغضب والشهوة والحسد والحقد والعجب كلاب نابحة في القلب، فلا تدخله الملائكة وهو مشحون بالكلاب، ونور الله ﷻ لا يقذفه في القلب إلا بواسطة الملائكة، فقلب كهذا لا يقذف فيه النور.

وقال: ولست أقول إن المراد من الحديث بلفظ البيت القلب، وبالكلب الصفة المذمومة، ولكن أقول هو تنبيه عليه، وفرق بين تغيير الظاهر وبين التنبيه على البواطن من ذكر الظواهر. ا.هـــ.

ثم عقّب على ذلك النقل عن الغزالي بقوله: فبهذه الدقيقة فارق نزعة الباطنية.

وهذا تمحُّلٌ ظاهر في تبرئة ساحهم من اعتبار إشاراتهم تفسيرًا، وهم يعتقدون أن تلك الإشارات ما هي إلا عين التفسير وحقيقته، وما سواه من تفاسير أهل الظاهر فهي قشور.

ثم قال: ومثل هذا قريب من تفسير لفظ عام في آية بخاص من جزئياته[3]، كما

---

1 - محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط. تفقه ببلده أولا، ثم تحول إلى نيسابور في مرافقة جماعة من الطلبة، فلازم إمام الحرمين، فبرع في الفقه في مدة قريبة، ومهر في الكلام والجدل، حتى صار عين المناظرين، وأعاد للطلبة، وشرع في التصنيف، فما أعجب ذلك شيخه أبا المعالي، ولكنه مظهر للتبجح به، ثم سار أبو حامد إلى المخيم السلطاني، فأقبل عليه نظام الملك الوزير، وسر بوجوده، وناظر الكبار بحضرته، فانبهر له، وشاع أمره، فولاه النظام تدريس نظامية بغداد، فقدمها بعد الثمانين وأربع مئة، وسنه نحو الثلاثين، وأخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام والحكمة، وأدخله سيلان ذهنه في مضايق الكلام، ومزال الأقدام، ولله سر في خلقه. سير أعلام النبلاء، الذهبي(١٩/٣٢٤)

2 - إحياء علوم الدين، الغزالي (٤٩/١)

3 - وهذا وجه اختلاف جليٌّ بين التفسير الإشاري وبين العام والخاص، إذ الخاص جزء من العام كما هو معلوم، أما التفسير الإشاري فليست ثمة علاقة بين الآية وما يستخرج منها من إشارات تبدو لأربابها دون رابط يعتبر.

وقع في كتاب المغازي من صحيح البخاري: عن عمرو بن عطاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْراً﴾ (إبراهيم: ٢٨)، قال: هم كفار قريش، ومحمد ﷺ نعمة الله ﷻ، ﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ قال: يوم بدر.

وابن العربي في كتاب "العواصم" يرى إبطال هذه الإشارات كلها، حتى أنه بعد أن ذكر نحلة الباطنية، وذكر "رسائل إخوان الصفاء"، أطلق القول في إبطال أن يكون للقرآن باطن غير ظاهره، وحتى أنه بعد ما نوه بالثناء على الغزالي في تصديه للرد على الباطنية والفلاسفة قال: وقد كان أبو حامد بدرا في ظلمة الليالي، وعقدا في لبة المعالي، حتى أوغل في التصوف، وأكثر معهم التصرف، فخرج عن الحقيقة، وحاد في أكثر أقواله عن الطريقة" ا.هـ.

وعندي- ابن عاشور- أن هذه الإشارات لا تعدو واحدًا من ثلاثة أنحاء:

الأول: ما كان يجري فيه معنى الآية مجرى التمثيل لحال شبيه بذلك المعنى، كما يقولون مثلا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ (البقرة: ١١٤)، أنه إشارة للقلوب، لأنها مواضع الخضوع لله ﷻ، إذ بها يعرف فتسجد له القلوب بفناء النفوس، ومنعها من ذكره هو الحيلولة بينها وبين المعارف اللدنية، ﴿وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ (البقرة: ١١٤)، بتكديرها بالتعصبات وغلبة الهوى، فهذا يشبه ضرب المثل لحال من لا يزكي نفسه بالمعرفة، ويمنع قلبه أن تدخله صفات الكمال الناشئة عنها، بحال مانع المساجد أن يذكر فيها اسم الله ﷻ، وذكر الآية عند تلك الحالة كالنطق بلفظ المثل[1]، ومن هذا قولهم في حديث: "لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب"- كما تقدم عن الغزالي-.

الثاني: ما كان من نحو التفاؤل، فقد يكون للكلمة معنى يسبق من صورتها إلى

1 - وهذا مخالف لقواعد أصولية كثيرة في التفسير: كمراعاة السياق، واعتبار أن القرآن نزل باللسان العربي فيفسر على أساليب العرب، ومثل هذا لا تعرفه العرب من كلامها، ولا ندري ما علاقة البيت بالقلب؟ ومتى أطلقت العرب لفظ المساجد وأرادت به القلوب؟ وأي فرق بين هذا وبين ترهات الباطنية الشيعة وأشباههم ممن أبطلوا كلام الله ﷻ بمثل هذه الإشارات؟!

السمع ما هو غير معناها المراد، وذلك من باب انصراف ذهن السامع إلى ما هو المهم عنده، والذي يجول في خاطره، وهذا كمن قال في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، "من ذل ذي" إشارة للنفس، يصير من المقربين الشفعاء، فهذا يأخذ صدى موقع الكلام في السمع، ويتأوله على ما شغل به قلبه، ورأيت الشيخ محي الدين[١] يسمي هذا النوع: سماعا، ولقد أبدع.[٢]

الثالث: عبر ومواعظ: وشأن أهل النفوس اليقظى أن ينتفعوا من كل شيء، ويأخذوا الحكمة حيث وجدوها، فما ظنك بهم إذا قرأوا القرآن وتدبروه، فاتعظوا بمواعظه، فإذا أخذوا من قوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً﴾ (المزمل:١٦)، اقتبسوا أن القلب[٣] الذي لم يمتثل رسول المعارف العليا تكون عاقبته وبالا..

فنسبة الإشارة إلى لفظ القرآن مجازية، لأنها إنما تشير لمن استعدت عقولهم وتدبرهم في حال من الأحوال الثلاثة، ولا ينتفع بها غير أولئك[٤]، فلما كانت آيات

---

1 – محيي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي ابن عربي، نزيل دمشق..وكان ذكيا كثير العلم، كتب الإنشاء لبعض الأمراء بالمغرب، ثم تزهد وتفرد، وتعبد وتوحد، وسافر وتجرد، وأتهم وأنجد، وعمل الخلوات، وعلق شيئا كثيرا في تصوف أهل الوحدة، ومن أردإ تواليفه كتاب "الفصوص"، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله ! وقد عظمه جماعة وتكلفوا لما صدر منه ببعيد الاحتمالات..

قلت: إن كان محيي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت، فقد فاز، وما ذلك على الله بعزيز، توفي في ربيع الآخر، سنة ثمان وثلاثين وست مئة. سير أعلام النبلاء (٢٣/٤٩)

2 – أجل، لكن هذا ابتداع وليس بديعًا، ولو فسِّر القرآن على مثل هذه الحال من التقطيع والتشقيق لما كان لعلم أصول التفسير قواعد، ولانتهى المراد من القرآن إلى غير رجعة. يقول الدكتور الذهبي معلقًا على مثل هذا الهذيان: لا يمكن لعاقل أن يقبل ما نُقل عن بعض المتصوفة من أنه فسَّر قوله تعالى في الآية (٢٥٥) من سورة البقرة: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾، فقال: معناه: "من ذل"، من الذل، "ذي": إشارة إلى النفس، "يشف": من الشفاء، "ع": أمر من الوعي. التفسير والمفسرون (٢/٣٣٠-٣٣١)

3 – فسر بالقلب في هذه النماذج المتتالية كل من: البيت- المساجد- فرعون، وهكذا نجد التداخل العجيب في تلك التفاسير الإشارية دونما ضابط.

4 – أي الصوفية ومن على شاكلتهم من أرباب الحقيقة والإشارة.

القرآن قد أنارت تدبرهم، وأثارت اعتبارهم، نسبوا تلك الإشارة للآية، فليست تلك الإشارة هي حق الدلالة اللفظية والاستعمالية، حتى تكون من لوازم اللفظ وتوابعه- كما قد تبين- وكل إشارة خرجت عن حد هذه الثلاثة الأحوال إلى ما عداها فهي تقترب إلى قول الباطنية رويدا رويدا، إلى أن تبلغ عين مقالاتهم، وقد بصرناكم بالحد الفارق بينهما، فإذا رأيتم اختلاطه فحققوا مناطه، وفي أيديكم فيصل الحق فدونكم اختراطه.[1]

وقد فعل صاحب "التفسير والمفسرون" قريبًا مما فعله صاحب "التحرير والتنوير"، من محاولة إيجاد مخارج لأولئك الأعلام من القائلين بالإشارة، بل ممن تمحَّض تفسيرهم للتفسير الإشاري فقط، فلم يوردوا فيه غيره من تفسير ظاهري، ولا ندري كيف تستقيم الدعوى السابقة لأصحابها الذين يزعمون أن أرباب هذا النوع من التفسير لا ينفون الظاهر؟ فكيف يصحُّ ذاك ممن لم يورد التفسير الظاهر أصلاً؟!

فهذا تفسير "الشيرازي" والذي سماه "عرائس البيان"، وتفسير "السلمي" الذي سماه "حقائق التفسير"، وفي هذا أبلغ الرد على من قال: إنهم ما كانوا يدَّعون أن كلامهم في ذلك تفسير للقرآن.

بل هذا هو ما ينقله الدكتور الذهبي عن الشيرازي وتفسيره، فنراه يقول ما يلي: جرى مؤلف هذا التفسير على نمط واحد وهو التفسير الإشاري، ولم يتعرض للتفسير الظاهر بحال، وإن كان يعتقد أنه لا بد منه أولاً، يدل على ذلك قوله في المقدمة: "ولما وجدتُ أن كلامه الأزلي لا نهاية له في الظاهر والباطن، ولم يبلغ أحد إلى كماله وغاية معانيه، لأن تحت كل حرف من حروفه بحراً من بحار الأسرار، ونهراً من أنهار الأنوار[2]، لأنه وصف القديم، وكمال لا نهاية لذاته ولا نهاية

1 - التحرير والتنوير (٣٤/١) وما بعدها.

2 - وهذا يؤكد ما سبق نقله عنهم من قولهم بتعدد البواطن.

لصفاته..قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ من بَعْده سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفدَتْ كَلمَاتُ اللَّه﴾ (لقمان٢٧)، وقال: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مدَاداً لِّكَلِمَات رَبِّي لَنَفدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلمَاتُ رَبِّي﴾ (الكهف١٠٩)، فتعرضتُ أن أغرف من هذه البحور الأزلية غرفات من حكم الأزليات، والإشارات الأبديات، التي تقصر عنها أفهام العلماء، وعقول الحكماء[1]، اقتداءً بالأولياء، وأُسوة بالخلفاء، وسُنَّة للأصفياء، وصنَّفتُ فى حقائق القرآن، ولطائف البيان، وإشارة الرحمن في القرآن، بألفاظ لطيفة، وعبارات شريفة، وربما ذكرت تفسير آية لم يفسِّرها المشايخ، ثم أردفتُ بعد قولي أقوال مشايخي مما عباراتها ألطف، وإشاراتها أظرف ببركاتهم، وتركتُ كثيراً منها ليكون كتابي أخف محملاً، وأحسن تفصيلاً، واستخرتُ الله ﷻ في ذلك، واستعنتُ به ليكون موافقاً لمراده، ومواطئاً لسُنَّة رسوله ﷺ وأصحابه وأولياء أُمَّته، وهو حسبي وحسب كل ضعيف..وسميته بـــ "عرائس البيان في حقائق القرآن" ... إلخ.

ثم يعلق الدكتور الذهبي على ذلك قائلاً: فأنت ترى من هذه المقدمة أن صاحبنا يعترف بالمعاني الظاهرة للقرآن[2]، ويقرر أن ما ذكره في كتابه ما هو إلا سوانح سنحت له من حقائق القرآن، وإشارات تجلّت له من جانب الرحمن، كما ترى فيها وصفه لكتابه والمسلك الذي سلكه فيه، غير أني ألحظ في قوله: "واستعنتُ به لمراده، ومواطئاً لسُنَّة رسوله ﷺ"، أنه يريد أن يقرر أن كل ما في كتابه من المعاني ليس إلا تفسيراً لكتاب الله وبياناً لمراده منه، وهذا هو ما لا نقره عليه، ولا نُسلّمه له[3]، لأن هذه المعاني الغريبة التي يأتي بها في تفسيره لا يمكن أن تكون داخلة تحت

1 - أيُّ معانٍ هذه التي تقصر عنها أفهام العلماء والحكماء كما يزعم؟! والجواب معروف سلفًا!!
2 - لكن أينَ مكانه في تفسيره؟ لاشيء منه ألبتة.
3 - كيف وهو يقرُّ ويؤكد أن عمله هذا ما هو إلا تفسير للقرآن، وهو في ذلك كغيره من مفسري الصوفية، حيث يؤكدون بالقول والفعل أن أقوالهم هذه هي عين التفسير الحق الذي لا يبلغه سواهم!!

مدلول اللّفظ القرآني، ولا يعقل أن تكون مرادة لله ﷻ من خطابه لأفراد الأُمة، وحسبه أن نقره على أنها ذكر لنظير ما ورد به القرآن،[1] وهذا من العجب، حيث إن الشيرازي نفسه لا يرى ذلك، فلماذا لا نحكم له بما ارتآه وارتضاه لنفسه.

ومثل هذا يقال في تفسير السلمي "حقائق التفسير"، ودفاع فضيلة الدكتور عنه، بل يقال مثل ذلك عن بقية تفاسير الصوفية مهما كانت موغلة في البواطن، فنرى فضيلته يكاد يسلم في ختام حديثه عن تفسير ابن عربي للصوفية بما يقولون، ويذعن لما يشيرون، وذلك بعد أن كاد ينقض بنيانهم من أُسِّه، ببيان لا لبس فيه من مخالفتهم للشرع واللغة في إشاراتهم ومواجيدهم، لكنه تراجع عن ذلك كله بما يجعل الحليم حيرانًا لموقفه، إلا أن يفسَّر هذا بما قاله في الختام: وإذا نحن نظرنا إلى أقوال العلماء التي قالوها في تفاسير الصوفية وجدناها جميعًا تقوم على حسن الظن بهم[2].

ونحن لا نملك إلا أن نعامله بالمثل، فنحسن الظن به وبأحكامه التي سننقلها عنه، حيث يقول عند حديثه عن تفسير ابن عربي: ونحن لا ننكر على ابن عربي أن ثَـمَّ أفهاماً يُلقيها الله ﷻ في قلوب أصفيائه وأحبابه، ويخصُّهم بها دون غيرهم، على تفاوت بينهم في ذلك، بمقدار ما بينهم من تفاوت في درجات السلوك ومراتب الوصول، كما لا نُنكر عليه أن تكون هذه الأفهام يمكن أن تدخل تحت مدلول اللّفظ العربي القرآني، وأن يكون لها شاهد يؤيدها، أما أن تكون هذه الأفهام خارجة عن مدلول اللّفظ القرآني، وليس لها من الشرع ما يؤيدها، فذلك ما لا يمكن أن نقبله على أنه تفسير للآية، وبيان لمراد الله ﷻ، لأن القرآن عربي قبل كل شيء- كما قلنا- والله ﷻ يقول في شأنه: **﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾** (فصلت٣)، وحاشا لله ﷻ أن يُلغز في آياته، أو يُعمي على عباده طريق

1 - التفسير والمفسرون (٢/٣٤١-٣٤٢)

2 - التفسير والمفسرون، مرجع سابق (٢/٣٢٢)

النظر في كتابه، وهو يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر١٧).

ثم نراه ينقض ما غزله- سابقًا- بيده قائلاً: هذا هو ما أدين الله ﷻ عليه بالنسبة لكلام الصوفية، وعذري في ذلك أني لم أسلك مسلك القوم، ولم أذق ذوقهم، ولم أعرف اصطلاحاتهم التي يصطلحون عليها، ولعلّي إذا سلكت هذا الطريق، وانكشف لي من أستار الغيب ما انكشف لهم، أو على الأقل فهمت لغة القوم ووقفت على مصطلحاتهم؛ لعلّي إذا حصل لي شيء من هذا تبدَّل رأيي، وتغير حكمي، فسلّمت لهم كل ما يقولون به، مهما كان بعيداً وغريباً[1]، وقد سأل رجل بعض العلماء أن يقرأ عليه تائية ابن الفارض، فقال له: "دع هذا، مَن جاع جوع القوم، وسهر سهرهم، رأى ما رأوا".

يقولون: إنهم يدركون بعض المعاني بعين اليقين، وما مَن شأنه أن يُدرَك بعين اليقين؛ لا يمكن أن يُدرَك بعلم اليقين، إذن فلا بد لمن يريد أن يحكم على القوم حكماً صحيحاً؛ أن يجتهد في الوصول إلى ما وصلوا إليه بالعيان، دون أن يطلبه عن طريق البيان[2]، فإنه طور وراء طور العقل، والشاعر يقول:

علم التصوف علم ليس يعرفه **** إلا أخو فطنة بالحق معروف
وليس يعرفه مَن ليس يشهده **** وكيف يشهد ضوء الشمس مكفوف

ويقول ابن خلدون: "وليس البرهان والدليل بنافع في هذه الطريق رداً وقبولاً، إذ هي من قبيل الوجدانيات".

ثم نراه يسلم ويذعن إذعان الآلوسي، وينقل عنه قوله في مقدمة تفسيره: "فالإنصاف كل الإنصاف التسليم للسادة الصوفية- الذين هم مركز الدائرة المحمدية- ما هم عليه، واتهام ذهنك السقيم فيما لم يصل- لكثرة العوائق- إليه:

1 – وأي إذعان و تسليم بعد هذا الكلام؟!!
2 – إذن، فما الداعي لطلب العلم والسعي في سبيله طالما أن هنالك سبيلاً غيره؟

وإذا لم تر الهلال فسلّم **** لأناس رأوه بالأبصار

ويقول الآلوسي أيضاً بعد أن نقل عن ابن عربي ما قاله في تفسير الفاتحة في فتوحاته: "فإذا وقع الجدار، وانهدم الصور، وامتزجت الأنهار، والتقى البحران، وعدم البرزخ، صار العذاب نعيماً، وجهنم جنَّة، ولا عذاب ولا عقاب، إلا نعيم وأمان، بمشاهدة العيان".. إلخ.

ثم يعقب فضيلته: يقول الآلوسي بعد نقله لهذا الكلام الغريب: وهذا وأمثاله محمول على معنى صحيح يعرفه أهل الذوق، ولا ينافي ما وردت به القواطع.

ثم قال- أي الآلوسي-: وإياك أن تقول بظاهره مع ما أنت عليه، وكلما وجدت مثل هذا لأحد من أهل الله ﷻ فسلّمه لهم بالمعنى الذي أرادوه، مما لا تعلمه أنت ولا أنا، لا بالمعنى الذي ينقدح في عقلك المشوب بالأوهام، فالأمر- والله- وراء ذلك.

قال فضيلته: ومثل هذه الأقوال أشبه ما تكون بالإكراه لنا على قبول وجدانيات القوم وشطحاتهم؛ مهما أوغلت في البُعْد والغرابة، وتوريط لنا بتسليم كل ما يقولون؛ تحت تأثير ما لهم في نفوسنا من المكانة العلمية والدينية، ومهما يكن من شيء فأنا عند رأيي لا أتحول عنه، حتى إذا ما جعت جوع القوم، وسهرت سهرهم، ووجدت مواجيدهم، سلّمتُ لهم بكل ما يقولون، "ومن ذاق عرف".

والخلاصة- كما يقول الدكتور الذهبي-..أن مثل هذه التفاسير الغريبة للقرآن، مزلّة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم، وليتهم احتفظوا بها عند أنفسهم، ولم يذيعوها على الناس فيوقعوهم في حيرة واختلاف، منهم مَن يأخذها على ظاهرها، ويعتقد أن ذلك هو مراد الله ﷻ من كلامه، وإذا عارضه ما يُنقل في كتب التفسير على خلافه فربما كذّب به أو أشكل عليه، ومنهم مَن يكذبها على الإطلاق، ويرى أنها تقوُّل على الله ﷻ وبهتان، ليتهم فعلوا ذلك، إذن لأراحونا من هذه الحيرة، وأراحوا أنفسهم من كلام الناس فيهم، وقذف البعض لهم بالكفر والإلحاد في آيات

الله ﷻ!

ثم ينقل بعد ذلك أقوال بعض أهل العلم في هذا النوع من التفسير، مؤكدًا بنقله عن ابن عربي على ما ذكرناه ورجحناه، من أن أرباب التفسير الإشاري يقرُّون بأن أقوالهم هي عين التفسير، وليست هي من قبيل ذكر النظير بالنظير- كما يحاول فضيلته أن يبرر لهم- ثم يعقب بعد نقل طويل لآراء بعض العلماء في التفسير الإشاري قائلاً: فهؤلاء العلماء حسَّنوا ظنهم بالقوم، فحملوا أقوالهم الغريبة التي قالوها في القرآن على أنها ذكر لنظير ما ورد به القرآن، أو على أنها إشارات خفية، ومعان إلهامية، تنهلُّ على قلوب العارفين، وتزهوهم عن إرادة التفسير الحقيقي لكتاب الله بمثل هذه الشروح الغريبة التي نُقلت عنهم، وهذا عمل حسن وصنع جميل من هؤلاء العلماء، وقد تابعناهم عليه حملاً لحال المؤمن على الصلاح..

ثم يختم هذا كله بتلك النتيجة البارزة للعيان، فيقول فضيلة الدكتور: ولكن لم يلبث أن تبدد حُسن ظننا بالقوم على أثر تلك المقالة التي قرأناها لابن عربي في فتوحاته..وفيها يُصرِّح بأن مقالات الصوفية في كتاب الله ﷻ ليست إلا تفسيراً حقيقياً لمعاني القرآن، وشرحاً لمراد الله ﷻ من ألفاظه وآياته، ويذكر لنا أن تسميتها إشارة ليس إلا من قبيل التقية، والمداراة لعلماء الرسوم أهل الظاهر..وفى هذه المقالة يحمل حملة شعواء على أهل الرسوم - على حد تعبيره- الذين ينكرون عليه وعلى غيره من الصوفية.[1]

أسباب القول بالباطن والإشارة:

من الممكن استخلاص بعض هذه الأسباب من خلال الدراسة السابقة، وإن كان الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهد والبحث لإبراز الأسباب كلها، والتي دفعت تلك الفرق وغيرها لتفسير القرآن الكريم دون تقيُّد بأصول ثابتة واضحة نصَّ عليها

1 - التفسير والمفسرون ٣٢٨/٢ وما بعدها.

الكتاب، وبينتها السنة، وأبرزها وقننها أولو الألباب من أجلّة العلماء، وبخاصة أننا ابتلينا بالعلمانيين في هذا العصر الذين أحدثوا خرقًا جديدًا في ابتداع أقاويل أُخَر في التفسير لم يُسبَقوا إليها، دونما تأصيل وتقعيد شرعي ولغوي لتلك الأقوال، اللهم إلا الجراءة على كتاب الله ﷻ، مع قلة الدين والفقه فيه، فكانوا رأس حربة لأسيادهم في الشرق والغرب، يفعلون ما يؤمرون به من قِبَل سادهم وكبرائهم، وهذا جانب آخر يحتاج إلى تتبع لنتاجهم حول القرآن وعلومه، كما أن الفرق الأخرى من الصوفية والشيعة لم يزل خطرهم قائمًا، وفتنتهم في التعرض للتفسير على هذا الوجه باقية، بل أخذت منحى آخر في التوسع والانتشار مع ثورة الاتصالات الواسعة التي نشهدها، وكثرة الفضائيات التي تخاطب العامة والخاصة، وعليه فإننا في هذا البحث الوجيز نذكر أهم تلك الأسباب والدوافع وراء هذا النهج في التفسير الباطني والإشاري:

- الترويج للمعتقدات الفاسدة لدى تلك الفرق: فبما أن القرآن الكريم لا يقرُّ باطلاً، ولا يؤصل لمعتقد فاسد، فلم يكن أمام القوم إلا أن يحرفوا الكلم عن مواضعه تحت شعار "الباطن والإشارة"، فالتفسير الصوفي النظري- كما يقول الدكتور الذهبي- تفسير يخرج بالقرآن- في الغالب- عن هدفه الذي يرمي إليه!!..يقصد القرآن هدفاً معيناً بنصوصه وآياته، ويقصد الصوفي هدفاً معيناً بأبحاثه ونظرياته، وقد يكون بين الهدفين تنافر وتضاد، فيأبى الصوفي إلا أن يُحوِّل القرآن عن هدفه ومقصده، إلى ما يقصده هو ويرمي إليه، وغرضه بهذا كله: أن يروج لتصوفه على حساب القرآن، وأن يقيم نظرياته وأبحاثه على أساس من كتاب الله ﷻ، وبهذا الصنيع يكون الصوفي قد خدم فلسفته التصوفية، ولم يعمل للقرآن شيئاً، اللهم إلا هذا التأويل الذي كله شر على الدين، وإلحاد في آيات الله ﷻ!!

ثم يقول فضيلته: رأينا ابن عربي يميل ببعض الآيات إلى مذهبه القائل بوحدة

الوجود، ورأينا غيره كأبي يزيد البسطامي[1]، والحلاج[2]، وغيرهما، يسلك هذا المسلك نفسه أو قريباً منه. ووحدة الوجود- عندهم- معناها: أنه ليس هناك إلا وجود واحد، كل العالَم مظاهر ومحال له، فالله ﷻ هو الموجود الحق، وكل ما عداه ظواهر وأوهام، ولا توصف بالوجود إلا بضرب من التوسع والمجاز، وهذه النظرية سرت إلى بعض المتصوفة عن طريق الفلاسفة، وعن طريق الإسماعيلية الباطنية الذين خالطوهم وأخذوا عنهم مذهبهم القائل بحلول الإله في أئمتهم، وصوّروه- أعني الصوفية- بصورة أخرى تتفق مع مذهب الباطنية في الحقيقة، وإن اختلفت في الاصطلاح والألفاظ!

هذا المذهب الذي خوّل لمثل الحلاج أن يقول: أنا الله، ولمثل ابن عربي أن يقول: إن عجل بني إسرائيل أحد المظاهر التي اتخذها الله ﷻ وحَلّ فيها، والذي جرّه فيما بعد إلى القول بوحدة الأديان، لا فرق بين سماوي وغير سماوي، إذ الكل يعبدون الإله الواحد المتجلي في صورهم وصور جميع المعبودات[3].

هذا المذهب الذي يذهب بالدين من أساسه..هل يكون سائغاً ومقبولاً أن نجعله

1 – أبو يزيد البسطامي، سلطان العارفين..طيفور بن عيسى..أحد الزهاد، أخو الزاهدين: آدم وعلي، وكان جدهم شروسان مجوسيا..وله هكذا نكت مليحة، وجاء عنه أشياء مشكلة لا مساغ لها، الشأن في ثبوتها عنه، أو أنه قالها في حال الدهشة والسكر، والغيبة والمحو، فيطوى، ولا يحتج بها، إذ ظاهرها إلحاد، مثل: سبحاني، وما في الجبة إلا الله..توفي أبو يزيد ببسطام، سنة إحدى وستين ومئتين. سير أعلام النبلاء (٨٦/١٣) وما بعدها.

2 – الحسين بن منصور الحلاج، أبو مغيث: فيلسوف، يعد تارة في كبار المتعبدين والزهاد، وتارة في زمرة الملحدين..كان يظهر مذهب الشيعة للملوك (العباسيين)، ومذهب الصوفية للعامة، وهو في تضاعيف ذلك يدعي حلول الإلهية فيه..وقال ابن النديم في وصفه: كان محتالا يتعاطى مذاهب الصوفية ويدعي كل علم، جسورا على السلاطين، مرتكبا للعظائم، يروم إقلاب الدول، ويقول بالحلول. الأعلام، الزركلي (٢٥٩/٢-٢٦٠)

3 – ولذلك فإن المستشرقين، ودعاة الماسونية، ودعاة تقارب الأديان..وأشباههم يحتفون بهذه التفاسير وغيرها من كتب القوم، ويعملون على إحيائها ونشرها والعكوف على دراستها، وانظر إلى ما فعله المستشرق ماسينيون وغيره مع تراث الحلاج، يقول الزركلي: ووضع المستشرق غولدزيهر رسالة في الحلاج وأخباره وتعاليمه، وكذلك صنف المستشرق لويس ماسينيون كتابا في الحلاج وطريقته ومذهبه. الأعلام (٢٦٠/٢)

أصلاً نبي عليه أفهامنا لآيات القرآن الكريم؟..وهل يليق بابن عربي- وهو الأستاذ الأكبر[1]- أن ينظر من خلاله إلى مثل قوله تعالى في الآيتين: (٦،٧) من سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ * خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾، فيقول شارحاً لهذا النص القرآني: يا محمد؛ إن الذين كفروا: ستروا محبتهم فيَّ، دعهم، فسواء عليهم أأنذرهم بوعيدك الذي أرسلتك به، أو لم تنذرهم لا يؤمنون بكلامك، فإنهم لا يعقلون غيري، وأنت تنذرهم بخلقي وهم ما عقلوه ولا شاهدوه، وكيف يؤمنون بك وقد ختمت على قلوبهم فلم أجعل فيها متسعاً لغيري، وعلى سمعهم فلا يسمعون كلاماً في العالَم إلا مني، وعلى أبصارهم غشاوة من بهائي عند مشاهدتي، فلا يبصرون سواي، ولهم عذاب عظيم عندي..أردهم بعد هذا المشهد السني إلى إنذارك وأحجبهم عنى، كما فعلتُ بك بعد قاب قوسين أو أدنى قُرْباً..أنزلتك إلى مَن يُكذّبك، ويرد ما جئتَ به إليه مني في وجهك، وتسمع فيَّ ما يضيق له صدرك، فأين ذلك الشرح الذي شاهدته في إسرائك؟ فهكذا أمنائي على خلقي الذين أخفيتهم رضاي عنهم".

وهل يجدر بمثل هذا الصوفي الكبير أن يتأثر بمذهبه في وحدة الوجود فيقول في قوله تعالى في الآية (٢٣) من سورة الإسراء: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾: فعلماء الرسوم يحملون لفظ "قضى" على الأمر، ونحن نحمله على الحكم كشفاً..وهو الصحيح، فإنهم اعترفوا أنهم ما يعبدون هذه الأشياء إلا لتقربهم إلى الله ﷻ زلفى، فأنزلهم منزلة النواب الظاهر بصورة مَن استنابهم، وما ثَمَّ صورة إلا الألوهية فنسبوها إليهم، ولهذا يقضي الحق حوائجهم إذا توسلوا بها إليه غيرة منه على المقام أن يُهتضم، وإن أخطئوا في النسبة فما أخطئوا في المقام، ولهذا قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾..أي: أنتم قلتم عنها أنها آلهة، وإلا فسَمُّوها، فلو

1 - وما ينفعه هذا اللقب مع تلك الطوام وغيرها في معتقده؟!!

سموهم لقالوا: هذا حجر، أو شجر، أو ما كان، فتتميز عندهم بالإسمية، إذ ما كل حجر عُبِد ولا اتُخِذ إلهاً، ولا كل شجر، ولا كل جسم منير، ولا كل حيوان، فلله الحُجَّة البالغة عليهم بقوله: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾..[1].

ومن الأسباب كذلك:

- الإغراب والتفنن: فإن النفس تميل إلى الإغراب في المعاني، والتفنن في استخراجها على وجه لم يرد بالخواطر، وترى في ذلك ضربًا من الكرامات والتجليات التي اختص بها صاحبها دون سواه، حتى وإن كانت لا تتقيد بقيد شرعي أو لغوي صحيح، ومن ذلك ما سبقت الإشارة إليه عند تعرض بعضهم لتفسير قوله ﷻ: ﴿من ذا الذي يشفع﴾، وكيف وصف أحد أعلام التفسير هذا النوع أنه إبداع، وللاستزادة والفائدة انظر ما كتبه القشيري في تفسيره "لطائف الإشارات" عند البسملة من كل سورة.
- التحصن في مواجهة الخصوم: فكأني بهم يعملون بالمثل السائر: خير وسيلة للدفاع الهجوم، وقد آتى هذا السبيل أكله كما وجدنا ذلك- مثلاً- عند الدكتور الذهبي، والذي لا يلبث بعد أن يأتي على أقوالهم ومعتقداتهم من أساسها في موطن؛ حتى تراه في موطن آخر يتراجع فيكاد يسلم لهم كل أقوالهم، عجرها وبجرها، واصفًا تلك التفاسير- كما سبق النقل عنه- بأنها فوق ما نظن، وأعظم مما نتصور، وإذا صدر هذا من إمام في منزلة فضيلة الدكتور، فما بالك بمن دونه؟!!
- الطعن في الإسلام، ومحاولة هدم بنيانه من داخله على يد من ينتسبون إليه، وهذا أظهر ما يكون في تفاسير الشيعة الذين يجعلون الآيات التي نزلت في الكافرين فيؤولونها على أنهم أجلّة الصحابة- مثلاً- وكذلك تفاسير غلاة الصوفية والعلمانيين المعاصرين.

---

1 - التفسير والمفسرون ٢/٣٠٢-٣٠٤

خاتمة

١-مع تحقيق ضعف الحديث محل الدراسة إلا أن له تأثيرًا وانتشارًا واسعين في كتب التفسير وعلومه إلىٰ الآن، مما حدا بالباحث أن يتخذه محلاً لبحثه وتسليط الضوء عليه.

٢-صرف الألفاظ عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشريعة، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضىٰ ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله تعالىٰ وكلام رسوله ﷺ .

٣-الباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تتزيله علىٰ وجوه شتىٰ؛ لأنها دعاوىٰ وإحالة علىٰ الكشف والاطلاع، ودعوىٰ الكشف والاطلاع لا تصلح بحال من الأحوال في تفسير كلام الله ﷻ.

٤-الباطن الصحيح هو المنضبط بقواعد التفسير المتعارف عليها لدىٰ علماء هذا الفن؛ وهو ما أسموه بالتأويل، وجعلوا له أصولاً يسير عليها المفسر، ويضبط بها تفسيره.

٥-الشيعة في قولهم بأن للقرآن ظاهرًا وباطنًا لم ينفوا الظاهر؛ إلا أن يكون قولهم ذلك تقية منهم كما هي عادتهم، ولكنهم جعلوا للآية عدة بواطن لا يعلمها إلا الأئمة المعصومون.

٦-وافق الشيعةَ في معتقدهم ذلك طوائفُ أخرىٰ من المسلمين، من أبرزهم الصوفية الذين قالوا بتعدد البواطن للآية الواحدة، ومع قولهم بالظاهر إلا أن الباطن عندهم- كما عند الشيعة- هو المطلوب الأهم، والمقصد الأسنىٰ والأسمىٰ في تفسيرهم.

٧-القائلون بالباطن دون ضوابط جعلوا ذلك مطية لبث معتقداتهم الفاسدة، وأهوائهم المضلة، وآرائهم الباطلة تحت مسمىٰ التفسير، مما مثّل ذلك خطورة

جلّىٰ في نسبة هذه الأباطيل إلىٰ كتاب الله تعالىٰ، وجعلها تفسيرًا له.

٨-الإرهاب الفكري الذي جعله أرباب الباطن رأس حربة موجهة لكل من تسول له نفسه نقدهم حسب أصول الشريعة وقواعد اللغة؛ وهذا ما جعل كلمة كثير من العلماء في هذا اللون من التفسير مضطربة متذبذبة تورعًا من الوقوع في أعراض أهل الحقيقة، أو الخوض في أرباب الإشارات اللطيفة.

٩-لا يصح بحال أن يقال عن هذيان الشيعة الإمامية وغيرهم- من صرفوا الألفاظ عن ظواهرها بغير ضابط إلىٰ بواطن لا يدل عليها دليل من عقل أو نقل- لا يصح بحال أن يقال أن هذه الأقوال تفاسير لكتاب الله ﷻ، بل يجب أن نصفها بما وصفها الله ﷻ في كتابه؛ من أنها إلحاد في آياته، فإن غالب ما في كتبهم- كما قال الدكتور الذهبي- استخفاف بالقرآن، ولعب بآيات الذكر الحكيم.

١٠- الشيعة والصوفية على كلمة سواء في قولهم بالباطن دون نفي الظاهر، إلا أن الشيعة فارقت الصوفية في كونها أرادت من وراء ذلك هدم الدين بالكلية، والطعن في أصول الإسلام من خلال تلك التخرصات التي أسموها تفاسير، أما الصوفية فإنهم قالوا بالباطن لدوافع أخرىٰ؛ كالأهواء الفاسدة، والآراء المبتدعة، وبعضها يحدوه الجهل والغرور، أو الإغراب والشذوذ.

١١- الإلهام والكشف والوجد والذوق.. إلىٰ آخر هذه المفاهيم التي امتلأت بها كتب القوم؛ لا تُعَدُّ من أسباب المعرفة، وإنما هو طلب العلم من مظانه علىٰ أيدي العلماء، مع تقوىٰ الله ﷻ، ثم يتفاوت العلماء بعد ذلك في الفهم والتدبر لآياته، كما يتفاوتون في قدر علومهم وتقواهم، ولا سبيل غير ذلك لحفظ الشريعة وفهم الدين، وإلا انفتح خرق في الدين يلج منه كل ذي هوىٰ أو جاهل فيقول في كتاب الله ما يشاء دونما ضوابط معتبرة.

١٢- القول عن أقوال الصوفية في القرآن الكريم أنها ليست تفسيرًا؛ وإنما هي من باب الذكر لنظير ما ورد القرآن به، أو أنهم يعنون أن الآية تصلح للتمثل بها في

الغرض المتكلم فيه؛ كل ذلك محاولة لتحسين صورة القوم، أو هي من إحسان الظن بهم، لكن أرباب الإشارات أنفسهم لم يقولوا مثل هذا، أو يعتذروا به، بل عدّوا إشاراتهم عين الحقيقة في علم التفسير، وهذا ظاهر من خلال عناوين تفاسيرهم، وكذا ما قالوه هم أنفسهم عن تلك التفاسير، والتي وصفوها بأنها تقصر عنها أفهام العلماء، وعقول الحكماء، وهذا ما شهد به عليهم غيرهم.

* * *

قائمة المصادر

١. القرآن الكريم

٢. إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة- بيروت، د.ت

٣. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير. محمد بن محمد أبو شهبة، بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٥م-١٤٢٥هـ

٤. أصول التفسير والتأويل، مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وأبرز المفسرين، كمال الحيدري، مؤسسة الإمام الجواد- بيروت، ط٢: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

٥. الأعلام، خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢: ١٩٩٧م

٦. الأقوال الشاذة في التفسير: نشأتها، وأسبابها، وآثارها. عبد الرحمن بن صالح بن سليمان الدهش، سلسلة إصدارات "الحكمة"١٩: بريطانيا- مانشستر، ط١: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

٧. ألف سؤال وإشكال على المخالفين لأهل البيت الطاهرين، علي الكوراني العاملي، دار الهدى- قم، ط٢: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

٨. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١: ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

٩. بيان المعاني، ملا حويش آل غازى عبد القادر، مطبعة الترقى- دمشق، ١٣٨٢هـ

١٠. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: تيسير بن سعد، دار ابن رشد، الرياض، ط١: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م

١١. التاريخ الصغير. محمد بن إسماعيل البخاري. ت: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة- بيروت، د.ت

١٢. التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، المشهور بابن القيم الجوزية، دار الفكر، د.ت

١٣. التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١: ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م

١٤. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذة من محفوظه. محمد ناصر الدين الألباني.

١٥. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٣هـ/١٩٩٣م

١٦. تفسير السلمي وهو حقائق التفسير، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي، ت: سيد عمران، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م

١٧. تفسير الماوردي، النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م

١٨. تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التتريل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، ت: محمد على شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥ هـ

١٩. تفسير البغوي معالم التتريل، الحسين بن مسعود البغوي، ت: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٢٠. التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، د.ن، د.ت

٢١. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٢. الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دار

الشعب — القاهرة، ط١: ١٤٠٧ — ١٩٨٧

٢٣. الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت- دار الأفاق الجديدة- بيروت، د.ت

٢٤. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- الهند، ط١: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م

٢٥. حقائق التفسير . تفسير القرآن العزيز، محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي، ت: سيد عمران، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

٢٦. حنية الأولياء حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٤: ١٤٠٥هـ

٢٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي البغدادي، ضبطه: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٢٨. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، ط٢: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

٢٩. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر، ط١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٣٠. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، ت: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق _ بيروت، ط٢: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٣١. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، أحمد شاكر، دار الوفاء- دار ابن حزم، مصر، ط٢: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

٣٢. غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٣: ١٤٠٥هـ
٣٣. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ت: زكريا عميرات، ط١: دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
٣٤. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، ت: محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- الدكن- الهند، ط١: ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م
٣٥. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م
٣٦. صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت، ط١: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م
٣٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بيروت: المكتبة العصرية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
٣٨. قرآن عليّ، علي الكوراني العاملي، دار الهدى- قم، ط١: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م
٣٩. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، دار الكتب الإسلامية- طهران، ط٣: ١٩٨٨م
٤٠. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر- بيروت، ط٣: ١٤٠٩هـ- ١٩٩٨م.
٤١. لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، ت:

سعد قطيفة، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت
٤٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي. تحرير الحافظين: العراقي وابن حجر، بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٤٣. مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، الرياض: بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٤٤. مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١: ٢٠٠٩م
٤٥. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت:سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة ، دار الغيث- السعودية، ط١: ١٤١٩هـ
٤٦. معالم التنـزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٤٧. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة ، ١٤١٥
٤٨. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت ، ١٤٠٤هـ
٤٩. موسوعة الحديث الشريف: "الكتب الستة"، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الرياض: دار السلام، ط٣: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
٥٠. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع بن حماد الجهني ، الرياض: دار الندوة العالمية، ط٥: د.ت.

* * *